S/PV.7684

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٧٦٨٤

الجمعة، ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٦، الساعة ١١/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد ليو جيايي	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	إسبانيا	السيد أويارثون مارتشيسي
	أنغولا	السيد غاسبار مارتينز
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد ييلتشينكو
	السنغال	السيد سيك
	فرنسا	السيد دولاتر/السيد لاميك
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميرث كارينيو
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور
	اليابان	السيد يوشيكاوا

جدول الأعمال

الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية

تقرير الأمين العام عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية (S/2016/355)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١١/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية

تقرير الأمين العام عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية (S/2016/355)

الرئيس (تكلم بالصينية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2016/401، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته الولايات المتحدة الأمريكية.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2016/355، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية.

المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. أطرح أولا مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أُجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

إسبانيا، أوكرانيا، السنغال، الصين، فرنسا، ماليزيا، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية واليابان

المعارضون:

أوروغواي وجمهورية فنزويلا البوليفارية

الممتنعون عن التصويت:

الاتحاد الروسي، أنغولا ونيوزيلندا

الرئيس (تكلم بالصينية): نتيجة التصويت ١٠ أصوات مؤيدة وصوتان معارضان، مع امتناع ٣ أعضاء عن التصويت. اعتمد مشروع القرار بوصفه القرار ٢٢٨٥ (٢٠١٦).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): تدعم الولايات المتحدة اعتماد مجلس الأمن للقرار ٢٢٨٥ (٢٠١٦)، الذي يجدد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، لمدة عام آخر. وتضطلع البعثة بدور لا غنى عنه في صون وضمان السلامة والأمن في الصحراء الغربية، ويجب أن تواصل القيام بذلك إلى حين التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول من الطرفين يكفل لشعب الصحراء الغربية تقرير مصيره. ونحن نشكر أعضاء مجلس الأمن ومجموعة أصدقاء الصحراء الغربية على دعمهم في اختتام المفاوضات المتعلقة بتجديد ولاية البعثة، واعتماد قرار اليوم قبل موعد انتهاء ولايتها غدا.

وكما نعلم جميعا، فإن تجديد الولاية لهذا العام اتسم بالصعوبة وشابه الخلاف. والأمر ينطوي على أكثر من ذلك. فهو يجري في ظل درجة كبيرة من عدم اليقين بالنسبة للبعثة، حيث تم سحب الموظفين المدنيين، بما في ذلك العنصر السياسي للبعثة، مما يجعلها غير قادرة على الوفاء بولايتها وأداء مهامها بصورة كاملة. إن الموظفين المدنيين يقدمون دعما أساسيا لعمليات البعثة. وقد أوضح وكيل الأمين العام لادسوس بجلاء أن الظروف الراهنة التي تسعى فيها البعثة إلى القيام بعملها ظروف غير قابلة للاستمرار.

ومن المهم أن تكون هناك علاقة بناءة بين المغرب والأمم المتحدة. وفي الواقع، فإن العلاقة ضرورية حتما إذا أُريد للعملية التي تقودها الأمم المتحدة، ونؤيدها جميعا، أن تُوجد حلاً سلميا ومستداما ومتفقا عليه بصورة متبادلة للنزاع في

الصحراء الغربية. وتحقيقا لهذه الغاية، من الأهمية بمكان أن يؤدي استمرار التعاون بين المغرب والأمم المتحدة إلى حل التحديات التي تواجهها البعثة وإلى استعادة قدرتها على أداء وظائفها بشكل كامل.

إن سياسة الولايات المتحدة فيما يتعلق بالصحراء الغربية لم تتغير. ونحن نعتبر أن خطة الحكم الذاتي المغربية جادة وواقعية وذات مصداقية. وهي تمثل نهجا ممكنا يستطيع أن يلبي تطلعات شعب الصحراء الغربية إلى تقرير المصير. وفي الوقت نفسه، تعتقد الولايات المتحدة بأننا نحن – وعندما أقول ”نحن“ لا أعني حكومتنا فحسب، ولكن مجلس الأمن أيضا – نتحمّل المسؤولية عن حماية سلامة الولايات التي نأذن بها، وضمان فعالية وسلامة موظفي حفظ السلام في جميع أنحاء العالم، بمن فيهم أولئك الذين يعملون في البعثة.

ويجب على مجلس الأمن أن يستجيب بسرعة وعلى نحو استباقي في أي حالة من الحالات حيث تطلب أي حكومة من الحكومات من موظفي الأمم المتحدة لحفظ السّلام أن يغادروا فورا. وهدفنا كان ولا يزال هو تأمين عودة البعثة إلى أداء وظائفها كاملةً في أقرب وقت ممكن حتى يتسنى لها الاضطلاع بالولاية التي أسندها إليها المجلس. ونرى أن العنصر المدني، بما في ذلك وظيفة تقديم التقارير السياسية، جزء أساسي من تلك الولاية. ويبعث القرار ٢٢٨٥ (٢٠١٦) برسالة هامة من المجلس، ويوفر مسارا واقعيا لتحقيق تلك العودة الضرورية للقيام بالوظائف كاملة.

السيد فان بوهيمن (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): امتنعت نيوزيلندا عن التصويت اليوم وهي تشعر بخيبة أمل كبيرة. وهذه هي المرة الأولى، خلال فترة عضويتنا الحالية في مجلس الأمن، التي لم نؤيد فيها اعتماد قرار للمجلس.

ولا ينبغي أن يكون الأمر كذلك. بل كان ينبغي أن الحفاظ على تقليد توافق الآراء بشأن هذه المسألة الهامة. ونحن نشكر الولايات المتحدة لما تبذله من جهود دؤوبة من أجل تحقيق هذه الغاية. ولكن توافق الآراء ينطوي على تلاقي الأفكار والالتزام المشترك. ولم يكن هذان العنصران سمة من سمات إعداد هذا القرار. وبدلا من ذلك، شهدنا مرة أخرى إعداد النص في إطار مجموعة أصدقاء لا تعكس تركيبتها نطاق الآراء القائمة المتعلقة بالصحراء الغربية، لا فيما بين الأطراف بشأن هذه المسألة ولا في مجلس الأمن، وعدم الاستعداد لقبول تعديلات متواضعة على النص الذي يتناول مسألة ذات أهمية بالنسبة للمجلس بأكمله، بل لكامل أعضاء الأمم المتحدة.

وترى نيوزيلندا أن قرار اليوم لا يرقى إلى ما يجب أن يقوم به المجلس على الوجه المطلوب من أجل النهوض بمسؤولياته فيما يتعلق بالصحراء الغربية. وكان ينبغي للقرار، الذي يجسّد حقّا جسامة الأزمة الراهنة المتعلقة ببعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، وضخامة التحدي المتأصل في أداء ولاية البعثة بشكل كامل، أن يحقق الأمور التالية.

أولا، كان من الأجدر أن يتضمن القرار حقيقة أن طرد العنصر المدني قد تسبّب في إلحاق ضرر شديد بالبعثة وقدرتها على الاضطلاع بولايتها. وقد أكدت الأمانة العامة على هذه الحقائق مرارا وتكرارا في إحاطاتها الإعلامية أمام المجلس خلال الشهر الماضي.

ثانيا، كان يجب أن يدعو القرار إلى أن تستعيد البعثة فورا القدرة على أداء وظائفها كاملة، وأن ينص على المشاركة المستمرة من جانب المجلس لضمان تحقيق أدائها لوظائفها بشكل كامل في المستقبل القريب.

ثالثا، فيما يتعلق بالتوجه السياسي الأساسي للولاية، كان ينبغي للمجلس أن يتناول المشورة المناسبة والمعقولة للأمين العام، التي كرر ذكرها خلال مشاورات هذا الأسبوع المبعوث الشخصي للأمين العام، كريستوفر روس، ووكيل الأمين العام إرفي لادسوس، ومفادها أن الوقت قد حان للدخول

في مفاوضات جادة بدون شروط مسبقة وبحسن نية من أجل التوصل إلى حل سياسي مقبول للطرفين ينص على تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية. ويجب أن يتضمن هذا الحل المقبول للطرفين تسوية للنزاع المتعلق بوضع الصحراء الغربية، بما في ذلك عن طريق الاتفاق على طابع وشكل ممارسة الحق في تقرير المصير. وكما أبلغ السيد لادسوس المجلس بشكل قاطع تماما يوم الأربعاء (انظر S/PV.7679)، لم يعد بوسعنا المماطلة في معالجة هذه القضايا الأساسية العميقة.

إن البعثة تقوم بمهمة أساسية، وعدم قدرتها على الوفاء بولايتها يتسبب في تأجيج المزيد من انعدام الاستقرار في منطقة تعاني أصلا من الاضطرابات. ويجب على المجلس أن يوفر دعمه الكامل للبعثة. إن نيوزيلندا، رغم امتناعها عن التصويت، تعيد التأكيد على تأييدها الكامل للبعثة، وولايتها، وللأمين العام ومبعوثه الشخصي والممثل الخاص.

وأخيرا، في رأينا، يتعين على كل عضو من أعضاء مجلس الأمن التفكير في الأثر الأوسع نطاقا للمرحلة الحالية من نشر البعثة على قيادة المجلس لعمليات حفظ السلام على الصعيد العالمي.

السيد راميريث كارينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): لقد صوتت جمهورية فنزويلا البوليفارية معارضة لاعتماد القرار ٢٢٨٥ (٢٠١٦) بشأن تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، لأسباب موضوعية وإجرائية تبعث على قلقنا البالغ. فقد اتسمت هذه العملية برمتها بانعدام شديد للشفافية، مما جعل من الصعب علينا التوصل إلى تحقيق الهدف المشترك المتمثل في توافق الآراء. وتشكل نتائج التصويت صباح هذا اليوم رسالة واضحة مفادها أن عددا كبيرا من أعضاء مجلس الأمن يرى أن هناك شرخا واضحا في المواقف المختلفة لأعضاء المجلس بشأن كيفية حل هذه المسألة.

أولاً، أود الإشارة إلى أن مناقشة هذه المسألة سبقتها سلسلة من الأحداث التي حددت أسلوب التعامل مع المسألة في مجلس الأمن. وأعود بذاكرتي إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، ففي إطار بند ”ما يستجد من أعمال“ دعونا إلى مناقشة في مجلس الأمن بشأن الصعوبات الجمة التي كان يواجهها السفير كريستوفر روس، المبعوث الشخصي للأمين العام، في تنفيذ مهمته الدبلوماسية على أرض الواقع. وفي ذلك الوقت، حذرت فنزويلا من مغبة محاولة أحد الطرفين – الجانب المغربي – عرقلة عمل المبعوث الخاص. ولكن لم نحظ بدعم من مجلس الأمن بالنظر إلى هواجسنا تلك، إذ توقعنا تضارباً في الموقف فيما يتعلق بولاية المجلس. وبالمثل، عندما حاول الأمين العام في مناسبات مختلفة زيارة الصحراء الغربية، فقد واجه العديد من العراقيل التي أثارتها الحكومة المغربية، حيث وضعت شروطاً مسبقة وتحفظات. وطالبت بلادي في المجلس بأن نعبر عن دعمنا للأمين العام في القيام بواجباته. مع ذلك، لم نتوصل إلى أية عناصر، أو حتى بيان للصحافة، بشأن دعم المجلس للأمين العام. وأخيراً، وبعد زيارة الأمين العام إلى أراضي الصحراء الغربية، ونتيجة للعدد الهائل وغير المسبوق من العوائق التي واجهها في أداء واجباته، طالبت فنزويلا مرة أخرى مجلس الأمن بتحليل الموقف وإصدار بيان بهذا الشأن، ولم يكن ذلك ممكناً أيضاً. وبعبارة أخرى، فإن المجلس لم يتوقع موقفاً من قبيل ما اتخذ في وقت لاحق من إقدام المغرب على طرد العناصر المدنية في بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية.

وفي هذا الصدد، فإن مجلس الأمن قد خضع لضغط كبير من جانب بعض أعضائه، فضلاً عن قدر لا يصدق من الضغط من قبل المغرب، حتى لم نعد قادرين على النهوض بالمسؤوليات الملقاة على عاتقنا لمنع نزاعات مثل ذلك النزاع الكامن في منطقة الصحراء الغربية. وبعد طرد أفراد العنصر المدني في البعثة، وهو ما حدث منذ شهر بالفعل، لا يزال المجلس عاجزاً عن الإعراب عن موقفه من رفض ذلك الموقف غير المسبوق الذي سارع باتخاذه بلد كان ينبغي له إيلاء الاهتمام بتنفيذ ولاية بعثة حفظ السلام وحمايتها وتسهيل عملها.

وفي السابق، أعربنا أيضاً عن انزعاجنا الشديد وخيبة أملنا لأنه، خلافاً للمتبع في حالات أخرى، لم يكن من الممكن أن يسبق المشاورات المغلقة بشأن تلك المسألة تقديم إحاطة إعلامية لمجلس الأمن، كان يمكن من خلالها أن نستمع، هنا في القاعة هذه وعلى مرأى من المجتمع الدولي بأسره، إلى آراء رئيس البعثة، السيدة كيم بولدوك، والمبعوث الخاص كريستوفر روس، وكذلك الرئيس السابق يواكيم شيسانو، مبعوث الاتحاد الأفريقي الخاص للصحراء الغربية. ونذكر أنه في العام الماضي، عندما صوتنا واتخذنا القرار بشأن البعثة (انظر S/PV.7435)، طلبنا أن يأخذ الكلمة الرئيس السابق شيسانو، وهو بطل أفريقيا وعمليات إنهاء الاستعمار. ولكن ذلك لم يكن ممكناً، لأن أعضاء في مجلس الأمن حالوا دون ذلك، مرة أخرى.

قصدت بكل ذلك أن أقول إن تلك العملية سبقتها مجموعة من العراقيل والمخالفات والمواقف التي أوجدت حالة من الغياب التام للشفافية. والأخطر من كل ذلك، في اعتقادنا، أن ثمة إجراءات كثيرة الغرض منها محاولة تغيير ولاية البعثة بحكم الأمر الواقع – كما حدث على أرض الواقع. فالبعثة، بدون العنصر المدني، لا يمكنها ببساطة أن تتخذ الخطوات اللازمة لتنفيذ الاستفتاء، وهو في واقع الأمر الولاية التي أنشأها مجلس الأمن. ولا بد أننا نذكر أن إجراء استفتاء هو ما سمح بالتوصل إلى اتفاق بين الطرفين، وإنشاء وقف إطلاق النار. فقد وضعت الأطراف ثقتها في مجلس الأمن، وصمد وقف إطلاق النار لمدة ٢٥ عاماً، ما من شأنه أن يفضي إلى إجراء استفتاء. ويبدو أن آفاق ذلك الحل تزداد أفولاً، بالنظر إلى النية المبيتة بطريقة تعسفية ومخالفة لولاية المجلس إلى إسدال ستار النسيان على الاستفتاء، الذي يرى الشعب الصحراوي أنه الحل.

وفي ظل تلك الخلفية من الازدراء الواضح، وعند الساعة الثالثة والنصف من مساء الأربعاء الماضي، قدم لنا مشروع قرار (انظر S/2016/401). وعلى ما يبدو، فقد نوقش في إطار مجموعة الأصدقاء. غير أن بقية الأعضاء لم يتمكنوا من المشاركة في المناقشة. وبفضل الجهود التي بذلها رئيس مجلس الأمن، أمكن تأخير النظر في مشروع القرار يوماً إضافياً. والبارحة، عقد الاجتماع الأول والموضوعي الوحيد لمناقشة المسألة، ولم يفض إلى تحقيق توافق في الآراء.

علاوة على ذلك، فإن النص المعروض علينا، الذي اعتمد في القرار ٢٢٨٥ (٢٠١٦)، لا يستجيب للشواغل والمقترحات المشروعة للعديد من البلدان المعنية بتلك المسألة الهامة، بما في ذلك فنزويلا. والقرار يتجاهل الوضع الحالي على الأرض، والذي كان موضوعاً لاجتماعات مغلقة للمجلس وأثار قلقاً عميقاً بين الدول الأعضاء. ولا يكفي الاحتجاج على الموقف المتخذ إزاء البعثة، كما يفعل القرار؛ بل كان ينبغي أن يدين القرار بشدة طرد المغرب للموظفين الدوليين من جانب واحد وأن يطالب بعودتهم فوراً. وثيقة صادرة عن مجلس الأمن غير قادرة على أن تذكر بوضوح من طرد العناصر المدنية للبعثة، أو لماذا يهدف النص إلى تجاهل الواقع في الصحراء الغربية عمداً. نعتقد أننا أهدرنا فرصة ممتازة لكي يعرب مجلس الأمن، من خلال ذلك القرار، عن رفضه المطلق لطرد الموظفين المدنيين التابعين للبعثة، والذي لا يشكل مجرد ضربة قاسية لعملية التفاوض السياسية ولكن أيضا سابقة مؤسفة للمجتمع الدولي.

وإلى جانب ذلك، فقد استرعى انتباهنا بشكل صارخ أن القرار لا يتضمن أي تدابير تكفل عودة الموظفين المدنيين التابعين للبعثة إلى منطقة العمليات. وللأسف، لا بد لنا أن نقر أنه لو كان الأمر يتعلق ببلد أضعف لا حلفاء له في المجلس، ما كان مجلس الأمن سيتردد في فرض جزاءات صارمة، وكثيراً ما يفعل ذلك مع العديد من الدول الأفريقية الشقيقة. وهانحن نوجه رسالة إلى المجتمع الدولي بأنه يمكن للدول الأعضاء انتهاك قرارات مجلس الأمن دون أن تخشى العاقبة. لم يكن

من الممكن حتى إدراج حكم في القرار يرمي إلى تحديد فترة ٣٠ يوماً كفترة مشاورات ينظر خلالها مجلس الأمن في المسألة دورياً. وكما يرد في نص القرار المتخذ، سيكون هناك ٩٠ يوماً أمام الأمين العام، الذي يوشك موعد تغييره بحلول ذلك الوقت، يقدم خلالها إحاطة إلى مجلس الأمن عما حدث بالنسبة للموظفين المدنيين التابعين للبعثة. وتجدر الإشارة إلى أنها ستكون مجرد ”إحاطة“، ولا يتوقع أي إجراءات ملموسة. وهنا يبدو التناقض: طرد مكون أساسي للبعثة برمته في غضون ٧٢ ساعة فقط، ولم يبد المجلس أي إرادة للاجتماع مرة واحدة كل شهر للنظر في تطورات الوضع في الميدان. وما هو أكثر من ذلك، أن نص القرار لا يتناول حتى التطلعات العادلة للسكان الصحراويين، الذين يعيشون في أرض لأكثر من ٤٠ عاماً في ظل عملية إنهاء الاستعمار المعلقة، أو يتناول المخاوف القائمة فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان في الصحراء الغربية، بينما يأخذ بعين الاعتبار التوصيات التي قدمها الأمين العام في تقريره (S/2016/355).

إننا نعتقد أن الوضع الراهن فيما يتعلق بالصحراء الغربية لا يُحتمل فعلاً. وبالتالي، فإن الصياغة الغامضة للقرار ترسل إشارة سلبية وتعكس رسالة محبطة. وينبغي ألا يغيب عن بالنا أن ولاية البعثة قد أنشئت، بداية، في القرار ٦٩٠ (١٩٩١)، الذي حث البعثة على بذل كل جهد ممكن لتحقيق حل عادل ودائم من خلال إجراء استفتاء على تقرير المصير للشعب الصحراوي. إن ذلك الشعب هو من ينبغي أن يختار بين الحكم الذاتي والاستقلال.

وفي تعاملنا مع قضية الصحراء الغربية، ينبغي أن يتصرف المجلس بثقة وعزيمة وشفافية، ووفقا للقانون الدولي. ونحن نواجه موقفاً يخاطر فيه مجلس الأمن بعدم الوفاء بولايته، وسيكون من الصعب للغاية الآن الامتثال للمادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة، التي تعهد إلى المجلس بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين نائباً عن الدول الأعضاء. وفي الماضي، كانت هناك أوجه قصور جسيمة في هذا الصدد، بما في ذلك الحالات التي قامت فيها دول دائمة العضوية في المجلس بانتهاك الميثاق. ويجب أن تنتهي الانتهاكات لسيادة القانون الدولي وأن يضطلع المجلس بمسؤولياته.

وإذا لم يُكفل حق شعب الصحراء الغربية في تقرير مصيره وسُمح للمملكة المغربية بالاستمرار في احتلال الأراضي، ستكون هذه المرة الأولى منذ تأسيس الأمم المتحدة التي يقبل فيها المجتمع الدولي بحكم الأمر الواقع ضم إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي، ومعترف بأنه يمر بعملية إنهاء الاستعمار، قسراً دون موافقة الشعب.

وجمهورية فنزويلا البوليفارية تقر وتدعم دور البعثة الهام في الإشراف على وقف إطلاق النار، والحد من خطر الألغام والذخائر غير المنفجرة وتعزيز تدابير بناء الثقة بين الطرفين بهدف إجراء الاستفتاء، الذي يمثل ولايتها الرئيسية. وتصويتنا ضد قرار اليوم لا يعني بأي حال من الأحوال أننا ننكر الجهود الكبيرة التي يبذلها الموظفون المدنيون وغيرهم من موظفي البعثة، الذين يحاولون أداء مهامهم في الميدان حتى في أصعب الظروف. كما أننا لا نغفل عن جهود الأمين العام للقيام بدور الوساطة والتيسير، ونعرب له عن دعمنا الكامل في هذا الصدد، وكذلك مبعوثه الشخصي كريستوفر روس والسيدة بولدوك، في إجراء محادثات مباشرة بنية حسنة بين أطراف النزاع. وينبغي للبعثة أن تستمر في التعاون واستعادة قدراتها العملياتية والسياسية على الفور لضمان أن تتمكن من الوفاء بولايتها، وحتى يمكنها التعامل مع الحالة الصعبة التي يواجهها النازحون والأسر الصحراوية التي تفرق شملها وتمكينهم من العيش بكرامة على أرضهم، في بلدهم.

إن تقاعس مجلس الأمن عن العمل بشأن هذه القضية الملحة والخطيرة أمر غير مقبول. قلنا ذلك لأعضاء المجلس الآخرين في جلساتنا المغلقة، وما فتئنا ندين هذا الموقف ولا

نقره. الوضع المتعلق بمعاملة المغرب للبعثة وولايتها غير سليم تماماً، وقد أُقر به في قرار ضعيف لمجلس الأمن، وهو ما نرفضه. نحن بذلك ضيعنا الفرصة لتوجيه رسالة قوية إلى الأطراف نطالبها بعودة عناصر البعثة من المدنيين الذين ندعم عملهم ونقدره كوسيلة وحيدة لضمان الحفاظ على وقف إطلاق النار خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية وأكثر. كما نطالب باستئناف المفاوضات بغية إجراء استفتاء على تقرير المصير.

أخيراً، تعرب جمهورية فترويلا البوليفارية عن أسفها لإهدارنا فرصة إعادة تأكيد مسؤولية مجلس الأمن للعمل من أجل التوصل إلى حل عادل ما فتئ شعب الصحراء الغربية ينتظره زهاء ٤٠ عاماً حتى يتمكن من التغلب على وضعه كآخر مستعمرة متبقية في قارة أفريقيا الشقيقة.

السيد ديلاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أولاً، أود أن أحيي الجهود الحثيثة للولايات المتحدة التي عملت بلا كلل لضمان أن يمثل القرار ٢٢٨٥ (٢٠١٦)، الذي اتخذناه للتو، استجابة كافية للصعوبات التي شهدناها في الأسابيع القليلة الماضية في العلاقات بين المغرب والأمين العام فيما يتعلق بمسألة الصحراء الغربية وبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية. والهدف، بالدرجة الأولى، هو تهيئة الظروف المؤاتية لاستعادة مناخ يفضي إلى الهدوء وإلى تأدية البعثة لعملها على خير وجه، وهو ما نلتزم به جميعاً.

بفضل القرار الذي اتخذناه للتو، جددت ولاية البعثة لمدة عام وللبعثة بأكملها. وهذا أمر قد يكون حاسم الأهمية، لأن البعثة تضطلع بعمل أساسي في الميدان، وأود أن أثني على عمل السيدة كيم بولدوك، الممثل الخاص للأمين العام للصحراء الغربية، والسيد كريستوفر روس، المبعوث الشخصي للأمين العام، والأمين العام نفسه. لقد أسهموا جميعاً في مجال مسؤولياتهم في ضمان الحفاظ على وقف إطلاق النار ودفع الوضع صوب التوصل إلى تسوية للنزاع، وهو أمر ضروري جداً لشعب الصحراء الغربية، وإلى الاستقرار والأمن والازدهار في المنطقة، التي تواجه تحديات أمنية كبيرة. ونتيجة لذلك، ستواصل فرنسا دعم العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة وترمي إلى تحقيق تقدم صوب حل سياسي عادل ودائم يقبله الطرفان، وفقاً للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وفيما يتعلق بجوهر المسائل، ترى فرنسا أن خطة الحكم الذاتي التي قدمها المغرب في عام ٢٠٠٧ تمثل أساساً جاداً وذا مصداقية للتوصل إلى حل تفاوضي. والآن، وبعد تجديد الولاية، يجب أن تتخذ في أسرع وقت ممكن خطوات من شأنها تمكين البعثة من تنفيذ ولايتها بالكامل، وتحديداً حل مسألة موظفيها، وخاصة العنصر المدني، التي كانت خلال الأسابيع القليلة الماضية موضوع مناقشة بين المغرب والأمين العام. ومن جانبه، ينبغي للمجلس أن يواصل متابعة القضية بهمة والعمل على تهيئة مناخ من الثقة والزخم الإيجابي يفضي إلى مفاوضات سياسية تقع مسؤوليتها على عاتق الأمم المتحدة والأمين العام ومبعوثه الشخصي. وفرنسا ستواصل دعم كل الجهود في هذا الصدد.

السيد أويارزون مارشيسي (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): صوتت إسبانيا لصالح قرار اليوم ٢٢٨٥ (٢٠١٦). ونحن نثني بحرارة على الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة كميسر وأعضاء مجلس الأمن الآخرين لعملهم. ونعي جيداً الصعوبات التي تمثلها تلك المفاوضات. وإسبانيا كانت تحبذ اتخاذنا القرار هذا العام بالإجماع مرة أخرى في تعبير عن وحدة المجلس. وللأسف، لم يكن الأمر كذلك.

ودور بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية بالغ الأهمية حفاظاً على السلم والأمن في منطقة استراتيجية، في جملة أمور. ونعتقد أن نص القرار نجح في تحقيق توازن بين التجديد السنوي، الذي يوفر الاستقرار المؤسسي الضروري،

في رأينا، والمتابعة المناسبة من جانب مجلس الأمن لضمان عودة البعثة إلى أداء وظائفها كاملة وفي حالة تمكنها من الاضطلاع بولايتها بالكامل، كما يرد في القرار الذي اتخذناه للتو. لقد آن الأوان لتجاوز هذه الأزمة. ونشجع المغرب والأمانة العامة على تكثيف اتصالاتهما وجهودهما.

وفيما يتجاوز تجديد الولاية اليوم، فإن إسبانيا ترى أن على المجتمع الدولي أن يركز جهوده على مساعدة الأطراف على التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول على نحو متبادل يدعو إلى تقرير المصير الحر لشعب الصحراء الغربية في إطار أحكام تتفق ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

السيد ريكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): ترحب المملكة المتحدة باتخاذ القرار ٢٢٨٥ (٢٠١٦). وبالرغم من أن أحداث الأسابيع القليلة الماضية كانت مؤسفة، فإن قرار اليوم يجب أن يمثل نقطة تحول في الجهود الملحة لتحقيق عودة بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية إلى أداء عملها بالكامل. فعمل البعثة، بما في ذلك عنصرها المدني الحيوي الأهمية ووظيفة إعداد التقارير السياسية، أمر بالغ الأهمية لاستقرار الصحراء الغربية. فالأحداث الأخيرة جعلتها غير قادرة على الوفاء بولايتها خلال الأسابيع الستة الماضية.

وأود أن أوضح أن المجلس مسؤول عن حماية سلامة بعثات حفظ السلام التابعة له وعن صون قدرتها على تنفيذ ولايتها. وبعثة الأمم المتحدة في الصحراء الغربية ليست استثناء لذلك. وفي هذا الصدد، فإن القرار ٢٢٨٥ (٢٠١٦)، المتخذ اليوم، يتضمن عنصرين هامين. أولا، إنه يؤكد الضرورة الملحة لتمكين البعثة من أداء وظائفها كاملة. ثانيا، إنه يتضمن آلية للاستعراض في شكل إحاطة إعلامية سيقدمها الأمين العام في غضون التسعين يوما القادمة لضمان حدوث التعزيز، وتعهدا من المجلس بالنظر في السبل المثلى لتحقيق تلك النتيجة، إذا لم تعد البعثة إلى أداء وظائفها كاملة. وفي غضون ذلك، فإننا نحث على استئناف المحادثات المثمرة بين البعثة والمغرب والأمم المتحدة، حتى يتسنى للمجلس أن يقتنع بأن البعثة استعادت قدرتها على أداء وظائفها كاملة.

كما يجب أن تركز جهودنا الجماعية مرة أخرى على عملية الأمم المتحدة وعلى إيجاد حل سياسي دائم ومقبول لدى الطرفين لمسألة الصحراء الغربية، حل ينص على تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية. وموقف المملكة المتحدة بشأن تلك المسألة لا يزال دون تغيير. وسنواصل تقديم دعمنا الكامل لعملية الأمم المتحدة.

وكما تبين مسألة الصحراء الغربية، فإن هناك الكثير جدا من النزاعات المستعصية والتي طال أمدها مدرجة على جدول أعمال المجلس، ولذلك، نحث الطرفين اليوم على الدخول في حوار بناء مع أحدهما الآخر ومع عملية الأمم المتحدة، لنتمكن معا من إيجاد حل وتسوية مسألة الصحراء الغربية نهائيا. والقيام بذلك أمر في غاية الأهمية، ليس للاجئي الصحراء الغربية الذين ما زالوا يعانون من النزاع الذي طال أمده فحسب، ولكن أيضا للأمن والرخاء الاقتصادي لجميع البلدان وجميع الشعوب في منطقة المغرب العربي.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): صوتت أوكرانيا مؤيدة لقرار اليوم ٢٢٨٥ (٢٠١٦)، انطلاقا من إيمانها بأن على المجلس أن يكفل مواصلة بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية القيام بعملياتها، وهي ذات أهمية حيوية لتحقيق السلام والاستقرار والأمن في الصحراء الغربية. إن القرار المتخذ هام، ليس من أجل استمرار عمل البعثة فحسب، ولكن أيضا لتهيئة بيئة سليمة وتوفير الزخم اللازم لاستئناف العملية السياسية من أجل التوصل إلى حل دائم يقبله الطرفان.

وفي الوقت نفسه، فإننا نتشاطر تماما مشاعر القلق، بل والإحباط، التي عبر عنها بعض أعضاء المجلس بشأن الظروف

الحالية التي يتعين على البعثة أن تعمل في ظلها. ولذلك، فإننا نؤكد على الحاجة الملحة إلى استعادة البعثة لقدراتها كاملة، بما في ذلك الوظائف السياسية، في أقرب وقت ممكن.

ونثني على مجموعة أصدقاء الصحراء الغربية على جهودها الرامية إلى تسوية الحالة الراهنة. وتهيب أوكرانيا بجميع الأطراف التعاون بحسن نية مع البعثة في عملياتها واتخاذ الخطوات اللازمة لضمان أمن موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها وكفالة تنقلهم دون عوائق وحريتهم الكاملة في الوصول إلى مقاصدهم في سياق تنفيذ ولايتهم، وفقاً للاتفاقات القائمة.

وفي الختام، أود أن أعرب عن دعم أوكرانيا لجهود الأمم المتحدة لإيجاد حل لمسألة الصحراء الغربية.

السيد إبراهيم (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر البعثة الدائمة للولايات المتحدة على إعدادها مشروع القرار ٢٢٨٥ (٢٠١٦)، بالنظر إلى حساسية الظروف ذات الصلة. وقد صوتت ماليزيا مؤيدة للقرار الذي يجدد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية لمدة سنة أخرى، ويشدد على الحاجة الملحة إلى عودة البعثة إلى أداء وظائفها كاملة، حيث ندرك أهمية الحفاظ على سلامة وقدرة البعثة على الاضطلاع بولايتها على النحو المنصوص عليه في قرارات المجلس.

إن العملية الجارية للبعثة أمر لا غنى عنه للاستقرار والأمن في الصحراء الغربية. ونكرر التأكيد على المواقف الرئيسية لماليزيا بشأن ضرورة تسوية النزاعات بالوسائل السلمية، فضلا عن التزامنا الراسخ بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ودعمنا الثابت لها بوصفها أداة لصون السلام والأمن الدوليين. ونود أن نشدد على استمرار دعم ماليزيا للجهود التي تبذلها البعثة، وكذلك الأمين العام ومبعوثه الشخصي، السفير كريستوفر روس، في التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول لدى الطرفين، ينص على تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية، استنادا إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، فضلا عن احترام مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وفي هذا الصدد، نود أن نشدد على أهمية التعاون الكامل من جانب جميع الأطراف مع جهود المبعوث الشخصي للأمين العام ومع بعثة الأمم المتحدة لتمكينهما من أداء المهام المسندة إليهما من قبل المجلس.

وأخيرا، كنا نأمل لو أن عملية التشاور بشأن مشروع القرار كانت واسعة وشفافة وشاملة للجميع، بما يكفل مراعاة الشواغل المشروعة لجميع أعضاء المجلس وآرائهم. فمن شأن إتاحة وقت كاف لإجراء مشاورات أن يمكننا من استجلاء الأمور بشأن القضايا المطروحة والنظر في خيارات معقولة وتحديد المبادئ التوجيهية للتدابير الرامية إلى تحقيق توافق في الآراء.

السيد يوشيكاوا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالتأكيد على الدور الحاسم الذي تضطلع به الأمم المتحدة تحت قيادة الأمين العام ومبعوثه الشخصي ورئيسة البعثة في صون السلام والأمن، وكذلك في تعزيز الثقة المتبادلة والتوصل إلى حل سياسي في الصحراء الغربية.

على أرض الواقع، يؤدي موظفو بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية المهام الهامة المنوطة بهم من قبل المجلس. وتمكنت البعثة من مواصلة عملياتها بقدرة محدودة بعد رحيل ٧٣ من أفرادها في ٢٠ آذار/مارس. ويرجع الفضل حصرا إلى تمكنها من الاستمرار في ذلك إلى الجهود المتفانية التي يبذلها أفراد البعثة المتبقون، الذين أود أن أشيد بهم.

في ٢٤ آذار/مارس، أعرب مجلس الأمن عن قلقه الشديد إزاء التطورات المتصلة بالصحراء الغربية، وبالتالي شدد على أهمية معالجة الوضع بحيث يمكن أن تستعيد البعثة كامل قدرتها على الاضطلاع بولايتها. فالمجلس ينشر عمليات حفظ السلام وغيرها من البعثات بغية الاضطلاع بمهام حيوية في جميع أنحاء العالم من أجل صون السلام والأمن الدوليين. وبالنظر إلى أن ولاية البعثة كان من المقرر أن تنتهي في ٣٠

نيسان/أبريل، بذل العديد من الدول الأعضاء، بما فيها اليابان، جهودا مضنية لمواجهة هذا الوضع. وكان من بين الأولويات بالنسبة للمجلس أن يمدد ولاية البعثة بحلول الغد. وفي الوقت نفسه، كان من الضروري أيضا كفالة عودة البعثة إلى ممارسة وظائفها كاملة على سبيل الاستعجال.

وقد صوتت اليابان مؤيدة للقرار ٢٢٨٥ (٢٠١٦) لأنه يستجيب لتلك الأولويات. وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا للقائم على الصياغة، وفد الولايات المتحدة، لما بذله من جهود في إعداد مشروع القرار. وينبغي أن تشمل العودة إلى ممارسة الوظائف الكاملة، في رأينا، قدرات إعداد تقارير سياسية من الموقع، حتى تكون البعثة قادرة على الوفاء التام بولايتها الواردة في قرارات المجلس ذات الصلة، بما فيها القرار الذي اتخذناه للتو.

وفي هذا القرار، يطلب المجلس تقديم إحاطة إعلامية إليه في غضون ٩٠ يوما، ولكن هذا لا يعني أنه ينبغي لنا أن ننتظر ٩٠ يوما لاتخاذ الإجراءات اللازمة. وبدلا من ذلك، وفي ضوء الطابع الملح، ينبغي بذل جهود من أجل استعادة الوظائف الكاملة على وجه السرعة. والمجلس يتحمل المسؤولية عن كفالة التنفيذ الكامل لقراراته، بما في ذلك هذا القرار. ونتطلع إلى أن تواصل المملكة المغربية، وهي عضو مهم في المجتمع الدولي، بذل أقصى الجهود لتحسين الحالة بالتعاون مع الأمم المتحدة. واليابان على استعداد للمساعدة في هذه الجهود بأي طريقة ممكنة.

وفي الختام، أود أن أكرر التأكيد على ضرورة الالتزام المستمر بوقف إطلاق النار وأهمية مواصلة المفاوضات صوب إيجاد الحل السياسي الذي طال انتظاره والذي من شأنه أن ينص على تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية.

السيد أبو العطا (مصر): لقد صوتت مصر مؤيدة للقرار ٢٢٨٥ (٢٠١٦)، بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية لمدة عام كامل، نظرا لإيمانها الراسخ، كدولة من كبار المساهمين بقوات، بالدور المحوري الذي تقوم به قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين ولا سيما في هذه المرحلة الحساسة في تاريخ المنطقة والتي تشهد تحديات جمة تواجه شعوبها وتهدد كيان الدول ذاتها، وهي ظروف لا تتحمل بأي حال من الأحوال المزيد من التأجيج للنزاعات.

وفي نفس هذا السياق، فقد طالب الجانب المصري منذ آذار/مارس الماضي بضرورة اتباع نهج هادئ ومتوازن، كسبيل وحيد لتعاطي مجلس الأمن مع المسألة قيد البحث. ولقد انعكس هذا الموقف المصري في المفاوضات حول القرار ٢٢٨٥ (٢٠١٦) المتخذ اليوم، والذي جاءت صياغة فقراته بعناية وإتقان ودقة لتعبّر بشكل متوازن عن الأوضاع الراهنة فيما يتصل بالصحراء الغربية، وتسعى لإرساء تسوية للأزمة وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وبعد اتخاذنا اليوم لهذا القرار الهام، وسعياً منا لاستخلاص الدروس من التجارب السابقة ومنع تكرار ما كان يمكن أن يؤدي بنا إلى أزمة أوسع نطاقاً، فعلينا أن نراجع بعناية وبشكل كامل وأعمق الأحداث التي بدأت يوم ٧ آذار/مارس الماضي، ثم الأحداث التي تلتها ومنطلقاتها والمتسبب فيها. ولذا، فعلينا أن نستقي الدروس مما سبق جيداً لما في صالح صون السلم والأمن الدوليين. ومن ناحية أخرى، فإن أهم درس يُستقى من مجريات أحداث الشهرين الماضيين هو خطورة ترك النزاعات دون حل، ما يهدد بانفجارها في أي وقت. وفي هذا الصدد، نعيد التأكيد على ضرورة سرعة التوصل، في إطار قرارات الأمم المتحدة، إلى تسوية سياسية متفق عليها لملف الصحراء الغربية.

السيد غاسبار مارتنس (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): اتخذ مجلس الأمن من فوره القرار ٢٢٨٥ (٢٠١٦) لتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية. وقد امتنعت أنغولا عن التصويت لعدد من الأسباب التي نود أن نحددها، وأولها الرغبة في إعادة تأكيد الإعراب عن إرادتنا السياسية

وأملنا في ألا يفوات الأوان أبداً على تصحيح الأخطاء. وإن أنغولا، بصفتها عضواً في الاتحاد الأفريقي، تقف على أهبة الاستعداد ولا تزال منخرطة تماماً فيما يتعلق بالبحث عن حل عادل لشعب الصحراء الغربية. ويؤسفنا أن كل التعديلات المُقترح إدخالها على مشروع القرار والتي قدمهها عدد من الدول الأعضاء، بما فيها أنغولا، قد قوبلت بالرفض القاطع. وفي الواقع، لم يكن هناك مفاوضات مجدية بشأن هذا النص. وقدمنا مقترحات بناءة وهي، في رأينا، تعالج الشواغل المشروعة للمجتمع الدولي ولكنها لم تُمنح الاعتبار الواجب.

وعلى الرغم من أننا نرحب بطلب أن يقدم الأمين العام إحاطات إعلامية مرتين في السنة على الأقل، فإننا نرى أنه من الضروري تقصير الفترة المشمولة بالتقرير. ويتعين على مجلس الأمن أن يكون باستمرار على دراية وعلم بشأن التطورات على أرض الواقع. ونعتقد أن التقرير السنوي الحالي لا يلبي هذه الحاجة، على الرغم من تخفيض هذه الفترة. فالحالة متقلبة للغاية، ويتعين على المجلس أن يبقيها قيد نظره. ويجب ألا نفوت فرصة للعمل، على غرار ما حدث في الآونة الأخيرة عندما غيرت قرارات مؤسفة تم اتخاذها عمل البعثة. وقد انطوت القرارات التي اتخذها في الشهر الماضي أحد طرفي الخلاف على عواقب وخيمة بالنسبة لقدرة البعثة على تنفيذ ولايتها. وأنشأ القرار المتعلق بملاك الموظفين سابقة خطيرة بالنسبة لبعثات حفظ السلام في جميع أنحاء العالم، وبالنسبة لسمعة مجلس الأمن نفسه، وهو الجهة المسؤولة عن نشر هذه البعثات وإدارتها. والقرار المُتخذ لا يعالج الحالة بالجدية والمشاركة اللتين تستحقهما. وقد وصفها أحد زملائنا صباح اليوم بأنها ”تنطوي على قدر كبير من عدم اليقين“.

ونود أن نشدد على أن تقرير الأمين العام عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية، المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل، يبيّن أنه:

> ”بدون توافر عنصر مدني دولي مناسب وذي ملاك وظيفي كامل، لا يمكن للبعثة أداء عنصر أساسي من مهامها“ [وأن] ”طرد معظم أفراد العنصر المدني الدولي للبعثة ... من الممكن توقع أن تستغله العناصر المتطرفة والإرهابية“ (S/2016/355 الفقرة ٩٣).

ويُدرك المجلس تماماً حقيقة أن تلك العناصر المتطرفة، وللأسف، موجودة بكثرة في المنطقة. فكان ينبغي أن يطلب استعادة البعثة فورا لقدرتها على أداء وظائفها كاملة دون شروط مسبقة. وهذا هو أحد الأسباب الرئيسية التي امتنعنا بسببها عن التصويت في وقت سابق.

ونعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يتحمل مسؤولياته وأن يخاطب الأطراف التي لا تؤدّي ما عليها بفرض التدابير المناسبة كما فعل في حالات مماثلة من قبل. ولا يمكن لأنغولا أن تؤيد اعتماد ما نعتبره قراراً منحازاً يعطي الرخصة لمعايير مزدوجة. وكان ينبغي أيضا أن يعيد القرار التأكيد على ولاية البعثة، بما في ذلك ولايتها السياسية، وهي مساعدة الطرفين في التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول لدى الطرفين، ينص على تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية. ونعتقد أنه ينبغي أيضاً إعطاء البعثة ولاية لحقوق الإنسان لرصد حالة حقوق الإنسان في الإقليم، والتي تثير قلقاً كبيراً لدى أعضاء المجلس.

وفي الختام، تؤكد أنغولا من جديد التزامها بمواصلة المشاركة البناءة بغية دعم أنشطة البعثة بكامل قدراتها، وفقاً للتكليف الصادر عن مجلس الأمن وبما يتمشى مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

السيد سافرونكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إن بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، التي أنشأها مجلس الأمن وتضمّ مراقبين عسكريين روسيين، تضطلع بدور بالغ الأهمية في تحقيق الاستقرار. وقد ثبتت فعالية عملها حيث

سمح بتهيئة بيئة مواتية للتقدم نحو إيجاد تسوية سياسية لهذه المسألة التي طال أمدها، استناداً إلى قرارات مجلس الأمن.

وتبيّن قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بوضوح أن شكل التسوية يجب أن يكون مقبولاً لدى الطرفين، المغرب وجبهة البوليساريو، ويجب أن ينص على تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية ضمن سياق الإجراءات والمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. إن رصد وقف إطلاق النار هو أحد الأدوار الرئيسية للبعثة؛ بيد أن العنصر السياسي يكتسي أيضاً أهمية كبيرة. ولأن أحداً لم يُغير الهدف النهائي، الذي أنشئ بموجب القرارات الدولية، فيجب على الطرفين إدراك أنه من دون مساعدة الأمم المتحدة، لا يمكن تصوّر الدرب الصعب نحو إيجاد تسوية مقبولة من الطرفين.

غير أن أن الحالة فيما يتعلق بالبعثة مدعاة للقلق العميق. ونعلم أنه يجري اتخاذ خطوات محددة من أجل نزع فتيل التوتر، ولكنها لم تحقق النتيجة المنشودة. وربما تؤثر الإجراءات التي تم اتخاذها فيما يتعلق بموظفي الأمم المتحدة سلباً على الحالة في المنطقة، وهو ما أدى إلى زيادة صعوبة تنفيذ أمر في غاية الأهمية للسلام والأمن الدوليين، ألا وهو، جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وينبغي الاستعاضة عن النهج التصادمي بنهج مسؤول قائم على الاحترام غير المشروط لقرارات مجلس الأمن. ويجب استعادة مهام البعثة بالكامل. وينبغي لنا أن نعيد جميع الموظفين من أجل القيام بمسؤولياتهم في أقرب وقت ممكن، حتى يتسنى لهم الوفاء بالمهام الموكلة إليهم دون عائق.

وفي رأينا، فإن نص القرار ٢٢٨٥ (٢٠١٦)، الذي يمدد ولاية البعثة لفترة ال ١٢ شهرا المقبلة، تشوبه أوجه قصور جوهرية. ولهذا، فإننا لم نصوت مؤيدين للقرار. وتشير الفقرة التاسعة من الديباجة إلى الجهود المتسمة بالجدية والمصداقية الرامية إلى المضي بالعملية قدما صوب التسوية. وكل من يدرك الحالة الراهنة سيقول إن هذا النص قد تجاوزته الأحداث، وأنه يبعث برسالة سياسية خاطئة.

ومع ذلك، نود أن نؤكد بصفة خاصة على أننا نقدر علاقات الصداقة الطيبة والتاريخية بيننا وبين بلدان المنطقة، بما في ذلك بالطبع، المغرب، تلك العلاقات التي تستند إلى خططها الإنمائية المتعددة الأبعاد وإلى الاحترام والاهتمام بمصالح بعضنا بعضا. وبخصوص الحالة المتفاقمة بصورة مصطنعة فيما يتعلق بالبعثة، ينبغي ألا ننسى المهمة الرئيسية، وهي تيسير إجراء حوار مستمر بين الطرفين، وهذا أمر يكتسي أهمية جوهرية بالنسبة لجهود دعم الأمن والاستقرار في ذلك الجزء من العالم. وفي هذا الصدد، يمكن أن يضطلع الاتحاد الأفريقي بدور إيجابي.

السيد سيك (السنغال) (تكلم بالفرنسية): اتخذ مجلس الأمن للتو القرار ٢٢٨٥ (٢٠١٦) والذي صوتت السنغال مؤيدة له، وهو يجدد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، التي ستنتهي يوم غد الموافق ٣٠ نيسان/أبريل، لمدة ١٢ شهرا. وهو بالتأكيد قرار متوازن، ولذا، يود وفد السنغال أن يشيد بالدور القيادي الذي قامت به الولايات المتحدة الأمريكية في إجراء المشاورات. وقد جاء نتيجة للروح البناءة التي تحلى بها أعضاءُ المجلسِ المشاركون في العملية، مما أفسح المجال لصياغة نص، صباح اليوم، يبعث على الأمل فيما يتعلق بالعملية السياسية، وهي السبيل الوحيد لتسوية هذه المسألة.

ومع مراعاة الدور الهام الذي تؤديه الأمم المتحدة في تلك العملية، فضلا عن الموقف البناء بنفس القدر الذي يتخذه المغرب، أود الإشادة بهما وتشجيع جميع الجهود الجاري بذلها من أجل تعزيز التعاون بين الأمانة العامة والمملكة المغربية. ولم ينقطع الحوار بين الطرفين مطلقا، والفضل في ذلك يعود بصفة خاصة إلى الدبلوماسية السرية التي تم الاضطلاع بها، فضلا عن الاتصالات الثنائية. ولذلك، فإن وفد السنغال يغتنم هذه

الفرصة لتسليط الضوء على أن الحكم الذاتي الذي ما برح يقترحه المغرب منذ عام ٢٠٠٧ يبدو اقتراحا إيجابيا وجادا وواقعيا. فهو يمكن أن يشجع على السعي إلى تهيئة مناخ من التعاون بين الطرفين من أجل إيجاد حل عادل ودائم ومقبول لدى الطرفين، وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): نظرا لأن هذه واحدة من المناسبات القليلة التي يجري فيها تناول موضوع بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية في جلسة مفتوحة لمجلس الأمن، فإن أوروغواي، بصفتها عضوا غير دائم انتخبته الجمعية العامة في مجلس الأمن وعضوا في فريق المساءلة والاتساق والشفافية، ترى أن من واجبها أن تعرب للدول الأعضاء الأخرى عن الكثير مما سبق الإعراب عنه وعرضه في مختلف مشاورات مجلس الأمن والتي يستند إليها القرار ٢٢٨٥ (٢٠١٦).

فلنكن واضحين جدا. إن أوروغواي تؤيد الإبقاء على بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية بشرط أن تتمكن من الوفاء بكل مكون من مكونات الولاية كما حددها مجلس الأمن. وأوروغواي ذات باع طويل في المشاركة في عمليات حفظ السلام تحت رعاية الأمم المتحدة. ولدينا حاليا ٥٠٠ ١ جندي ينتشر معظمهم في جمهورية الكونغو الديمقراطية وهايتي. وقد توصلت البلدان المساهمة بقوات إلى اتفاق مع الأمم المتحدة بشأن مجموعة من الوثائق، التي تشكل ضمانات متبادلة فيما يتعلق بولايات البعثات والانضباط والمعايير الواجبة التطبيق في جميع الأوقات. وتُعرف هذه الوثائق عموما بأسمائها الإنكليزية: اتفاق مركز القوات واتفاق مركز البعثة وقواعد الاشتباك وما إلى ذلك.

والولايات التي أناطها مجلس الأمن والمجموعة الكاملة من الوثائق التي ذكرتها تشكل العقد الذي يربط بين البلدان المساهمة بقوات والأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، فهي الضمانات التي تحمي الأفراد الذين يساهم بهم أي بلد طواعية في عمليات حفظ السلام. وبناء على هذا، فمن الواضح أن مجموعة الالتزامات تلك لا يمكن تعديلها إلا بمعرفة من لديه الشرعية الدولية للقيام بذلك. وهو في هذه الحالة، مجلس الأمن.

وقد اتخذ مجلس الأمن اليوم القرار ٢٢٨٥ (٢٠١٦) بشأن بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية. وقُدم النص إلى أعضاء مجلس الأمن في صيغة أولية بعد ظهر يوم الأربعاء – وأشار السفير رافائيل داريو راميريث كارينيو، ممثل فنزويلا إلى أنه عُرض الساعة ١٥/٣٠– وعُرض مشروع القرار الذي اعتمدناه اليوم الساعة ١٨/٤٥ يوم أمس. وقد صيغ القرار خلال مشاورات جرت بين مجموعة صغيرة جدا ذاتية الانعقاد تُدعى مجموعة أصدقاء الصحراء الغربية. وعلى الرغم من أننا نشعر بأننا أصدقاء للصحراء الغربية، يبدو أننا غير مؤهلين لنكون أعضاء في هذه المجموعة المختارة.

ونظراً لمحتوى وهيكل القرار، يكاد النص أن يكون مطابقاً للقرارات التي اتخذها المجلس في السنوات السابقة. وبعبارة أخرى، فإنه العمل كالمعتاد. ومع ذلك، يرى وفد بلدي أننا بعيدون كل البعد عن العمل كالمعتاد لأن البعثة الدائمة للمغرب نقلت إلى المكتب التنفيذي للأمين العام في ١٦ آذار/مارس قائمة بأسماء ٨٤ عضوا في العنصر المدني الدولي التابع للبعثة والاتحاد الأفريقي، والذين كان عليهم مغادرة المغرب في غضون ثلاثة أيام. وتلك كانت وثيقة – وهذه حقيقة موضوعية – وقد قرأناها جميعا. وأحدث هذا القرار السيادي، وإن كان قرارا انفراديا اتخذه المغرب، تغييرا جذريا وفوريا في ظروف قدرة البعثة على أداء الوظائف التي كلفها بها مجلس الأمن، والتي يمكنها بالكاد اليوم المحافظة على اكتفائها الذاتي – مما يجعلها غير قادرة بالمرة على الاضطلاع بالولاية المنوطة بها.

ونحن نعلم جميعا أن القرارات السيادية التي اتخذها المغرب تشير إلى أن السلطات المغربية قد شعرت بالإهانة الكبيرة بسبب

التصريحات التي أدلى بها الأمين العام خلال زيارته إلى المنطقة في مطلع آذار/مارس. وبالنسبة لوفد بلدي، فإن مسألة الإهانات يجب حلها بشكل مباشر بين الشخص المهان ومن وجه الإهانة. وسيقرر كل من الطرفين الإجراءات التي يود أن يتخذها حيال الطرف الآخر، ولكن في ما بينهما، ودون المساس بطرف ثالث.

ويرى وفد بلدي أن التدابير السيادية التي اتخذها المغرب لا علاقة لها بالشخص الذي يعتبره ذلك البلد مُخطئا – أي الأمين العام – وإنما تستهدف المنظمة بأسرها التي يمثلها. وطرد العنصر المدني الدولي لبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية من الصحراء الغربية لا علاقة له بأي مخالفة قد يكون ارتكبها الأمين العام. بل هو يتعلق تماما بالولاية التي أنشأها مجلس الأمن في الوقت المناسب، وبالمهام الوظيفية للبعثة.

ولذلك تفاجأنا كثيرا ونحن نقرأ نص القرار بعدم وجود أي إشارة إلى أن أحد القرارات قد أعاق عمل بعثة هامة من بعثات حفظ السلام. أود أن أقرأ الفقرة الثالثة والعشرين من ديباجة القرار ٢٢٨٥ (٢٠١٦)، التي تتضمن البيان الغريب التالي:

”وإذ يعرب عن أسفه لأن قدرة البعثة على الوفاء التام بولايتها قد تضررت لأن غالبية أفراد عنصرها المدني، بمن فيهم الموظفون السياسيون، لا يستطيعون أداء واجباتهم داخل منطقة عمليات البعثة.“

إن مجلس الأمن لا يفسر بأي حال من الأحوال الكيفية التي قد يكون نشأ بها عجز البعثة عن الاضطلاع بمهامها. وليس لدينا أي مؤشر على ما إذا كان السبب في ذلك هو الافتقار إلى الوسائل أو المعدات أو بعض العراقيل من جانب الموظفين، أو أن بلاء خطيرا – الإصابة بحمى الدنك أو فيروس شِيكُونْغُونْيا – قد نشأ للحيلولة دون قيامها بمهامها.

ونرى في النص أيضا أن المجلس، في الفقرة ١ من منطوق القرار، بالرغم من إعترافه بمنع البعثة من الاضطلاع بمهامها، قرر تمديد ولايتها حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧. وتشدد الفقرة ٢ على الحاجة الملحة لعودة البعثة إلى أداء وظائفها كاملة. وفيما يتعلق ببعثة غير قادرة على الامتثال لمهامها لأسباب مجهولة، وبعثة تم تمديد ولايتها، فإن المجلس يشير إلى الحاجة الملحة إلى عودتها إلى أداء وظائفها كاملة. وبصراحة، ليس لدينا أدنى فكرة عما تعنيه عبارة ”أداء وظائفها كاملة“. ومن الواضح أنها مصطلح نسبي وأن كلمة ”كاملة“ سترتهن بالمعيار الذي ستُقاس به. فعلى سبيل المثال، إذا قارنا يوم غد كيفية أداء البعثة لوظائفها بكيفية أدائها لها اليوم، فمن الواضح أن البعثة ستكون قد وصلت إلى أداء الوظائف كاملة. وربما كان المقصود من الحكم هو أن ”أداء وظائفها كاملة“ يعني حالة العمليات في البعثة في ١٥ آذار/مارس، قبل اعتماد التدبير السيادي الذي اتخذه المغرب، ولكن لسبب أو لآخر لم يتم تحديد ذلك في تلك الجملة.

وأخيرا، أود أن أشير إلى الفقرة ٣،

”يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إحاطة إعلامية إلى المجلس في غضون ٩٠ يوما عما إذا كانت البعثة قد عادت إلى أداء وظائفها كاملة، ويعرب عن عزمه، في حال عدم أداء البعثة لكامل وظائفها، على أن ينظر في أفضل السبل لتيسير تحقيق هذا الهدف“.

أود أن أشير إلى عدة مسائل في هذا الصدد.

أولا، لا يوفر المجلس أي مبدأ توجيهي بشأن ما ينبغي عمله أو كيفية ضمان استرجاع البعثة لوظائفها كاملة، ولا يشير إلى المسؤول عن قيادة عملية العودة إلى الحالة الطبيعية. وأعترف بأن هناك بعض أوجه المنطق في عجز مجلس الأمن عن تفسير أسباب عدم أداء الوظائف أو ما يعنيه ب ”العودة إلى أداء الوظائفكاملة“، وبالتالي، عدم قدرته على تحديد كيفية القيام بذلك ومن سيقوم به.

ثانيا، إن الجدول الزمني للعودة إلى أداء الوظائف كاملة – ثلاثة أشهر – طويل جدا. ونحن جميعا نذكر قانون مورفي. كرس مورفي فصلا خاصا لإجراءات اللجان، التي تسترشد بالمبدأ القائل بأن كل لجنة تنزع إلى الاستفادة القصوى من الفترة الموكلة إليها للاضطلاع بمهمتها. وقد كان مورفي متفائلا. وفي ذلك الصدد، هناك أيضا بعض أوجه المنطق في فترة الثلاثة أشهر. فالمجلس لا يعرف سبب الاضطلاع بهذه المهمة وكيفية القيام بها ومن سيقوم بها، ولذلك فمن الأفضل أن يحدد أطول موعد نهائي ممكن.

ثالثا، هذا ليس بالأمر الشائع جدا، لكن المجلس نفسه يعرب عن شكوك جدية بشأن ما إذا كان يمن الممكن أن تعود البعثة إلى أداء وظائفها كاملة في غضون ثلاثة أشهر. وإذا لم يكن الأمر كذلك، فإن المجلس لن يحتاج إلى تأكيد عزمه على النظر في أفضل السبل لتيسير تحقيق ذلك الهدف.

وفيما يتعلق بعبارة ''يعرب عن عزمه''، أود أن أدلي بتعليق صريح. ونحن جميعا على دراية بتنوع الأساليب المستخدمة في الدبلوماسية للإشارة إلى درجات الالتزام الذي نريد قطعه. وقد استخدمنا جميعا في مناسبات مختلفة عبارات مختلفة – وأقولها باللغة الإنكليزية لأنها اللغة التي ننكتب بها عادة – مثل ، ''should''، ''would''، ''will''، ''shall''، ''ought to''، ''might''، ''may''، وما إلى ذلك، للإعراب عن نوايانا. والجملة التي تمثل أحد أضعف أنواع الالتزام هي مصطلح ''أفضل المساعي''. وبالتالي، إذا تقرر بعد ثلاثة أشهر أننا لم نعد إلى أداء الوظائف كاملة، فإن أقصى ما يمكن للمجلس أن يلتزم به هو ''النظر في أفضل السبل لتيسير تحقيق هذا الهدف''. ولا يسعني سوى أن أتساءل – هل يمكن لأي مِنّا أن يوقع على عقد لبيع بيتنا لمشتري يعرب عن عزمه تسديد المبلغ لنا ولكنه لم يقم حتى بتحديد السعر؟

وبعد الكثير من المناقشات، كان من الممكن أن يكون أسهل بكثير أن ندرج حكما ينص على شيء مثل ''يحث حكومة المغرب على أن تيسر فورا إعادة التشكيلة الكاملة لبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية''. بحيث يمكنها الاضطلاع الكامل بولايتها التي أنشأها مجلس الأمن. وكما أشار إلى ذلك فعلا بعض زملائي، لم نتمكن من تعديل مضمون النص المعروض هنا.

وأكرر أن أوروغواي تؤيد الإبقاء على بعثة للأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية قادرة على الامتثال لكل عنصر من عناصر ولايتها، كما حددها مجلس الأمن. ويرى وفد بلدى أن القرار ٢٢٨٥ (٢٠١٦) لا يزود بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية بالأدوات أو الضمانات اللازمة للامتثال لولايتها. ولذلك اضطرت حكومة بلدي للتصويت مُعارضةً للقرار.

وفي الختام، فإن أوروغواي تؤيد وتدعم الإجراءات التي تتخذها الأمانة العامة بأسرها، والممثلة الخاصة للأمين العام للصحراء الغربية، والمبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية. ونحن نؤيد بلا تحفظ العمل الذي يضطلع به الأمين العام بان كي – مون.

علاوة على ذلك، وبوصفنا بلدا مساهما بقوات في بعثات عديدة، فإننا نشيد بجميع أفراد البعثة، الذين يواجهون صعوبات مستمرة ومتزايدة.

الرئيس (تكلم بالصينية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الصين.

اتخذ المجلس من فوره القرار ٢٢٨٥ (٢٠١٦)، بشأن تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، الذي يقرر فيه تمديد الولاية لمدة سنة واحدة ويشدد على الحاجة الملحة لأن تعود البعثة إلى أداء وظائفها كاملة. كما يعكس إرادة وتصميم مجلس الأمن على العمل من أجل التوصل إلى حل سياسي لمسألة الصحراء الغربية والإبقاء على ولاية البعثة.

وتؤيد الصين تمديد البعثة للسماح لها باستئناف كامل قدرتها على تنفيذ قرار المجلس في أقرب وقت ممكن. ويحدونا الأمل في أن تواصل البعثة القيام بدور هام في تنفيذ قرارات المجلس وفي تحقيق استقرار الحالة في الصحراء الغربية.

حافظت الصين على موقف ثابت بشأن مسألة الصحراء الغربية. وسوف نواصل التقيد بموقف منصف وموضوعي بشأن هذه المسألة ودعم الأمم المتحدة في جهودها الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي للمسألة. نحن نشجع الطرفين، استنادا إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، على السعي إلى إيجاد حل عادل ودائم مقبول للطرفين من خلال المشاورات.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلّمين. قبل رفع الجلسة، وبما أن هذه آخر الجلسات المقررة للمجلس لشهر نيسان/أبريل، أود أن أعرب عن خالص تقدير وفد الصين لأعضاء المجلس، وخاصة زملائي الممثلين الدائمين وأفرقتهم المعاونة وأمانة المجلس على كل الدعم الذي قدموه لنا.

لقد كان هذا الشهر حافلا بالعمل، إنه شهر توصلنا خلاله إلى توافق آراء بشأن العديد من المسائل الهامة التي تقع ضمن اختصاصنا. ولم يكن بوسعنا أن نفعل ذلك بمفردنا ومن دون العمل الشاق والدعم والمساهمة الإيجابية من جميع الوفود وممثلي الأمانة العامة، فضلاً عن جميع موظفي خدمات المؤتمرات ذوي الصلة. وبينما نختتم رئاستنا، أعلم أنني أتكلم باسم المجلس إذ أتمنى التوفيق لوفد مصر في شهر آيار/مايو.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٥